



نحو حوار اجتماعي منظم وشامل

في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط

التاريخ : 25 فيفري 2019
البلد: تونس
نوع الوثيقة : محضر اتفاق
القطاع: موظفي التربية
الموضوع : مفاوضات قطاعية
مرحلة النزاع : متابعة تنفيذ اتفاق 2018/05/17
نوع المكاسب : الترسيم والادماج بالسلك الإداري للتربية وصدور فصل إضافي في فضون شهر للغرض / الاقدمية 4 سنوات المخولة للترقية بالشهاد / اعتماد نسبة 35% المتعلقة بالترقية / اعتماد نفس احكام المدرسة الوطنية للإدارة في تنظيم مرحلة التكوين المفضية الى الترقية بالتكوين /إحالة المنح الى وزارة المالية للنظر لان لها مفعول مالي كالك بالنسبة للترقية الاستثنائية / عقد جلسة للمتابعة في غضون أسبوع.
عدد المستفيدين :
النوع الاجتماعي:

محضر جلسة

انعقدت جلسة مصباح رئاسة الحكومة (الهيئة العامة
للوظيفة العمومية) للنظر في متابعة تنفيذ اتفاق 2018/09/17
المبرم بين وزارة التربية وجامعة العامة لموظفي التربية
حضرها من اجانب اداريين:

- السيد الكاتب العام لوزارة

- السيد مفرج بوبكر مملوك مأمورية

- السيد ملاح الدين كلوش مستشار

إضافة الى المسؤولين المعيّنين بالتدبير لكون مجاله

من اجانب النقابيين:

- الامين العام المساعد المكلف بالقطاع

- أعضاء الجامعة وكاتبها العام

وقد تم بالمناسبة التفرغ الى النقاط التالية:

① الترسيم والادماج بالسلك الإداري للتربية:

تم الاتفاق على إضافة النجل 35 مكرر بصدور في غضون

شهر من تاريخ ارسالة الى مصباح رئاسة الحكومة يعرضي

الادماج أعوان السلك المشترك في السلك الإداري للتربية

وذلك في اجل أقصاه 30 جوان 2020 .

٢٤. بالنسبة إلى الأقدمية (sen) المحيولة للترقية بالسنهات :
تم الاتفاق على دراسة مصالح رئاسة الحكومة للتأكد على
كل الحجج الخاصة باستثنائية الشكك بما في ذلك الترقية
باعتماد أقدمية ٤ سنوات على أن تتم استشارة المحكمة
الإدارية في ذلك في صورة عدم كفاية رئاسة الحكومة على الطلب

٢٥. حذف عبارة "على الأكثر" الواردة بفقول النظام الأساسي
خاصة بالترقية واعتماد نسبة 35/

٢٦. الترقية بالتكوين : يتم اعتماد نفس الأحكام الخاصة
بالمدرسة الوطنية للإدارة في تنظيم مرحلة التكوين القفوية
إلى الترقية بالتكوين استناداً إلى أحكام النظام الأساسي
خاصة بالشكك على أن يكون تنظيم هذه المرحلة في المؤسسات
التكوينية الرجعة بالنظر إلى وزارة التربية .

٢٧. بالنسبة إلى المنح سيتم إضافة رتبة إلى الشكك : أن
تيسر الهيئة الوظيفية العمومية على أن هذه المطالب
ذات مفعول مالي وعليه يتخذ النظر فيهما مع مصالح
وزارة المالية مع مدها بالمفعول المالي للمنح الواردة
على الاتفاق وكذلك الشأن بالنسبة إلى الترقية الاستثنائية

هذا وقد تم الاتفاق في نهاية الجلسة على عقد جلسة
جديدة بوزارة المالية بحضور ممثل عن الهيئة العامة
للوظيفة العمومية ومسؤولي وزارة التربية والجامعة
العامة وذلك في غضون الأسبوع المقبل (الأسبوع الثاني والثالث)

على الوكيل
عبد الباقى جيب
الأعلى
فوزية البرين
رئيسة اللجنة
الرائدة الوطنية
العمومية